

مسار العمل لتحقيق إستقرار الليرة يتم عبر خطة موثوقة تعمل على بناء الإقتصاد

"الهيركات" على المودعين "يستفحل" مع انهيار سعر الصرف

جويل الفغالي

مع ارتفاع سعر الدولار في السوق السوداء، وبدء العد العكسي لانتهاء التعميم رقم 151 الذي يستحق نهاية آذار الحالي، تكثر التوقعات عن مصير سعر الصرف المعتمد على المنصة. فالبعض يتوقع تمديد المهلة ومتابعة العمل بالسعر الحالي، أي 3900 ليرة، والبعض الآخر يتوقع رفعه إلى 4500 ليرة، فيما يذهب البعض بأمالهم إلى إمكانية رفعه إلى 6200 ليرة. فماذا لو رُفِعَ سعر الدولار المصرفي؟ وما مصير الودائع في كل الأحوال؟

كان "المركزي" قد أصدر التعميم رقم 151 ليشير بذلك إلى عدم توفر الدولار في المصارف، وكحاولة أو كوجه من وجوه تطبيق الـ "هيركات" فعلياً. بحيث يكون المودع مُلزماً بسحب الودائع بالدولار بقيمة سعر صرف الليرة المحددة من قبل مصرف لبنان، والتي لا توازي قيمة سعر الدولار الحقيقي. وكان "المركزي" قد اتخذ مثل هذا القرار لتهدئة الرأي العام والشارع في ظل الفوضى القائمة، من دون الأخذ في الاعتبار درجة الخطورة التي ستعكس على سعر صرف الليرة إذا استمر الدولار بالارتفاع صعوداً.

رفع سعر المنصة ليس الحل

أياً كانت التوقعات والتحليلات، يبقى سعر منصة مصرف لبنان مرتبطاً بسعر السوق السوداء بمعادلة ذهبية، وكان في كل مرة يرتفع الدولار في السوق السوداء، تتجه المصارف إلى رفع سعر صرف المنصة. فارتفع مثلاً من 2600 ليرة للدولار الواحد إلى 3000 ليرة عندما قارب دولار السوق السوداء الـ 6000 ليرة ومن ثم إلى 3900 ليرة مع استمرار ارتفاعه. ومع هذا يبقى رفع سعر الدولار المصرفي ليس الحل، يقول عضو مجلس إدارة "بنك لبنان والمهجر" صائب الزين، "وعاجلاً أم آجلاً، إن لم تتواجد أي حلول جذرية لوقف ارتفاع الدولار، ستعتمد المصارف إلى رفع سعر المنصة لتقارب سعر السوق الموازي، ما يتطلب طباعة المزيد من العملة الوطنية. وبالتالي تدهور قيمتها أمام الدولار، إضافة إلى تعزيز سياسة "الليرة" التي سنؤدي إلى "هيركات" مقنع، لا بل غير مقنع، ليس فقط على المودعين بل أيضاً على المواطنين بحيث ستتخفف القدرة الشرائية مع استمرار إنهيار الليرة."

تذويب الودائع

إذا قارنا سعر الدولار المصرفي ودولار السوق السوداء، نجد أن سعر هذا الأخير يقارب ثلاثة أضعاف السعر المعمول به في المصارف، فيخسر بذلك المودع حوالي 70% من قيمة أمواله، لتفرض المصارف بهذه الطريقة عملية "هيركات مقنع" على الودائع، التي من شأنها أن تخلق تراجعاً في القدرة الشرائية وتضخماً في الأسعار والمزيد من إنهيار الليرة اللبنانية. ونرى في ذلك عملية الهيركات على الودائع، أي نسبة خسارة المواطن لقيمة ودائعه بالدولار المسحوبة بالليرة على سعر المنصة 3900 ليرة للدولار الواحد مقابل سعر الدولار الحقيقي في السوق السوداء.

وإذا تجاوز سعر الصرف لدى المصارف 60% من سعر السوق السوداء، يصبح من مصلحة المودع أن يسحب ما أمكن من الدولار بالليرة ليتوجه مباشرة إلى أقرب صيرفي لشراء الدولار الورقي بخسارة توازي 30 إلى 40% من وديعته، فتكون النتيجة زيادة الطلب على الدولار لدى الصيرفة ورفع سعره في السوق السوداء من جديد. أما إذا إنخفض سعر الدولار لدى المصارف عن 40% من سعر السوق السوداء (وهو الوضع الحالي)، يبدأ الشارع بالغيان والاحتجاجات والتظاهرات. وبحسب الخبير في المخاطر المصرفية محمد فحيلي فان "ارتفاع السعر المصرفي سيناسب أصحاب الحسابات الدلارية فقط بحيث يخفف من حجم "الهيركات" ويساعدهم على تغطية حاجاتهم المعيشية والاستهلاكية، ولكن حدة الأزمة وتفاقمها يوماً بعد يوم سيؤديان إلى ذوبان القيمة المضافة. أما بالنسبة لأصحاب الحساب اللبناني، فسيكون الوضع صعباً عليهم". ويرأيه فان "مصير الودائع يبقى رهناً بين أيدي المودع، فإذا سحب ما أمكنه من الدولار بالليرة وتوجه مباشرة لشراء الدولار الورقي فهو بالطبع يخضع لعملية الهيركات، أما إذا لم يتخذ أي عملية مماثلة، فتستكون العملية دفترية بخسارة توازي 70% من الودائع. ولكن المشكلة اليوم موجودة في وتيرة ارتفاع الدولار السريعة وغياب الأمن والرقابة وصعوبة ترقب ما يحمله المستقبل القريب."

الدولة غائبة

إذا كان إنهيار الليرة هو النتيجة الطبيعية لإنهيار الإقتصاد، فان "مسار العمل لتحقيق إستقرار الليرة يتم عبر خطة موثوقة تعمل على استقرار الإقتصاد، وتعالج الأزمات المتعددة التي يواجهها لبنان"، من وجهة نظر الزين. وهذا ما يمكن التوصل إليه من خلال خطة مماثلة لخطة الإنعاش الإقتصادي التي أقرتها الحكومة المستقبلية في نيسان العام الماضي. وقتذاك "كان من المتوقع أن يكون معدل سعر صرف الدولار أقل من 5000 ليرة، خصوصاً ان الخطة طرحت جدياً معالجة خسائر المصارف ومصرف لبنان. لكن مع الأسف "فشل صانعو السياسات ومستفيدو النظام الفاسد الخطة"، يقول الزين، "وأصبحنا أمام مستويات أعلى من انهيار الليرة."

بدوره يعتبر فحيلي انه "لا يمكننا الإعتماد على سعر صرف الدولار كمؤشر لتقييم الوضع الإقتصادي في لبنان، فهو بالواقع نتيجة وليس مؤشراً، ينتج عن غياب الدولة وعدم الثقة بوجود أي إنفراجات بالوقت القريب. فالיום، إذا أنعشت الدولة التفاوض مع صندوق النقد الدولي وشارت بمشاريع إصلاحية، ستعكس حتماً على نفسية المواطن وستشهد إرتيافاً في السوق وإنخفاضاً في سعر الدولار". تعاميم كثيرة صدرت عن مصرف لبنان وجرى تأكيدها في مشروع موازنة 2021 أسست إلى تهريب مشروع الكابيتال كونترول capital control، يقول فحيلي، "قالمدتان 37 و 110 من مشروع الموازنة إضافة إلى التعاميم 151 و 154 و 580 لمصرف لبنان كلها أسست إلى تهريب هذا المشروع، الذي كان بإمكانه ملاحقة كل من سبب الأذى بالقطاع المصرفي واستفاد منه. لذلك جمدت الطبقة السياسية أي نقاش أو تفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن هذا المشروع وعمدت إلى وضع النقاط التي تتاسبها من بوابة مصرف لبنان وموازنة 2021."